الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

(دراسة حالة العراق)

م.م حيدر عليوي شامي الساعدي
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة ميسان

المستلخص:

يتناول هذه البحث موضوعًا مهمًا ألا وهو الإصلاح الاقتصادي، والذي طبق في العديد من دول العالم حيث يسعى هذا الموضوع إلى محاولة التعرف على دور وتأثير هذا الإصلاح في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي تتنافس دول العالم على الفوز به بأكبر نسبة ممكنة منه، لذلك يسعى العراق وضمن ظروفه السياسية والاقتصادية المتواضعة من القيام بالإصلاح الاقتصادي لغرض تحديد المشاكل والمحددات التي تحد من دخول الاستثمار الأجنبي الى العراق وتشخيص القطاعات الاقتصادية والمجالات التي يمكن للمستثمر الأجنبي من الاستثمار فيها وتحقيق عائد كبير منها وكذلك تحقيق الرقي والاستفادة منه بالنسبة للعراق .

Abstract

This search deals with an important topic, which is the economic reform. It has been applied in many countries of the world where the subject is an attempt to identify the extent of the role and the impact of this reform in the process of attracting foreign direct investment, and the countries of the world are competing to win by the largest possible proportion of it, so Iraq seeks ,within its modest political and economic circumstances, to do economic reform for the purpose of identifying the problems and the determinants that restrict the entry of foreign investment into Iraq and diagnosing the economic sectors and areas that could be invested by the foreign investor and achieving significant income of them as well as to achieve progress and take advantage of it for Iraq

مقدمة

يحظى موضوع الإصلاح الاقتصادي بالاهتمام من قبل جميع الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، فليس هناك اقتصاد في العالم لا يشجع على الإصلاح الاقتصادي لغرض استقطاب الاستثمارات الأجنبية فيه ألان، على الرغم من كون النظرة للاستثمار الأجنبي خلال مدة الخمسينات والستينات وحتى السبعينات من القرن المنصرم كان فيها الكثير من الغموض في أهدافه الحقيقية، وبالتدريج أصبح هناك قبول عام للاستثمار الأجنبي كأحد مرتكزات العولمة الاقتصادية لما يحققه من فوائد جمة في مجال خلق فرص العمالة، ونقل التكنولوجيا وغيرها، كما ان العراق من الدول المرشحة في ضوء الظروف الحالية لدخول تجربة الاستثمار الأجنبي، بعد ان كان القطاع العام هو المسيطر على الحياة الاقتصادية فيه بفضل دعم الحكومة، ومن اجل تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية عمدت الحكومة العراقية الى خصخصة العديد من منشآت القطاع العام في ثمانينات القرن المنصرم، من دون إن يرافق هذه العمليات انفتاح على الاستثمارات الأجنبية فضلاً عن ان الواقع السياسي آنذاك لم يكن مهيئاً أصلا لدخول المستثمرين الأجانب الى العراق حيث أن المخاطرة بأموالهم في ظل أوضاع اقتصادية وقانونية وسياسية تتسم بعدم الاستقرار، ومن الطبيعي إن هذا الأمر يؤدي الى تردد المستثمرين للولوج في العديد من الأنشطة الاقتصادية .

أولا : **أهمية البحث**:

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطوراً عالمياً ملحوظاً وأصبح من أهم أدوات التمويل للاستثمار بالدول النامية وبشكل خاص تلك التي يمر اقتصادها بالانتقال للتوجه نحو اقتصاد السوق،وازداد هذا التوجه مع بداية التسعينات من القرن العشرين واخذ يتعاظم نتيجة لمساهمة الشركات متعدية الجنسية في نقل وتدوير الأموال عالميا من خلال تخطيها للحدود وبناء شبكاتها عبر دول العالم وهذا أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له فضلا عن الدور الكبير الذي مارسه الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك مساهمته الفاعلة في برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها تلك الدول.

ثانيا: **مشكلة البحث** :

تتمثل مشكلة البحث من تزايد اهتمام الدول في إصلاح أنظمتها الاقتصادية من اجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة الدول النامية لما تعانيه من نقص في رؤوس الأموال وضعف التكنولوجية لذلك يجب على العراق السعي الى إجراء الإصلاحات الاقتصادية الأزمة لجذب هذه الأموال الى داخل البلد .

ثالثا : **أهداف البحث** : يهدف البحث الى :

1- متابعة الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها العراق والتي لها دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

2- تحليل حالة العراق في مجال جذب وتوظيف الاستثمار الأجنبي وبيان المعوقات التي تواجه هذه الحالة .

3- تحديد نقاط الضعف والقوة التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعا : فرضية البحث :

ان الظروف الخاصة التي يتسم بها الاقتصاد العراقي في المرحلة الانتقالية ليست ظروفاً مؤاتية للاستثمار الأجنبي فيه، وان دراسة الوضع الاقتصادي العراقي بهذا الصدد يمكن ان يسهم في استقطاب هذا الاستثمار لما له من دوراً مهماً وايجابياً في عملية التطور الاقتصادي في العراق .

خامسا: منهجية البحث :

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في وصف دور الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، اذ تم تحليل البيانات التاريخية واستقراء الواقع الاقتصادي من خلال الاستفادة من المنهج التحليلي وباستخدام أدوات التحليل الاقتصادي لتحديد الأفق الذي يمكن ينجح به العراق في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

سادسا: هيكلية البحث :

تم توزيع البحث الى ثلاثة مباحث ،المبحث الأول الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي، إما المبحث الثاني فتناول من خلاله مفهوم الاستثمار الأجنبي ،وفي المبحث الثالث ركز على دوافع ومبررات الإصلاح الاقتصادي في العراق، و سياسات الإصلاح الاقتصادي اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق.

المبحث الأول

الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي

كثيرا ما يستخدم مصطلح برنامج الإصلاح الاقتصادي كرديف لبرنامج التكييف الهيكلي اذ تستند جهود الإصلاح الى تنشيط قوى السوق وتحرير المنافسة وفرض قيود على ملكية الدولة للمشاريع الإنتاجية وزيادة الأهمية النسبية للملكية الخاصة للمؤسسات الإنتاجية بالاستناد الى الأساس الفلسفي لهذه السياسة والمتمثل في ان دور القطاع العام لا يتعارض ودور القطاع الخاص بل يكمله، والأخذ بالتخطيط التأشيري بدلا من التخطيط المركزي على ان تطبق هذه الإصلاحات بصورة تدريجية لتخفيف أثارها السلبية المحتملة لاسيما على الفئات ذات الدخل المنخفض، وفي ظل هذه السياسة يجد القطاع الخاص واسطة جاهزة للنمو التدريجي الذي ينعكس في شكل زيادة لمشاريع الاستثمار الخاص وفتح الباب اما الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر، وسوف نتناول في هذا المبحث عدة مواضيع كما مبين في أدناه :

أولا: مفهوم الإصلاح الاقتصادي :

يقصد بالإصلاح الاقتصادي بأنه " الجهود المدروسة التي تبذلها الدولة لمعالجة وضع ميزان المدفوعات فيها على الوجه الذي يتماشى مع تعزيز فرص النمو وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد، كما يفهم على " انه وجود اختلالات ومشكلات تحتاج الى برنامج لتصحيحها واصلاح الخلل بها"[1]. وعلى رأس هذه المشكلات المديونية وارتفاع معدلات التضخم واختلال الهياكل الإنتاجية وضعف الانتاجة وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية .

ويستهدف الإصلاح الاقتصادي تحسين أسلوب تعبئة الموارد بغية تلبية الاحتياجات الانية والمستقبلية الاقتصادية والاجتماعية، وتتراوح معالمه بين الفلسفة والأهداف العامة للسياسات الإنمائية والمؤسسات الاقتصادية والمبادئ التوجيهية التقنية للسلوك الاقتصادي .

وإزاء الاتجاه المعاصر المتنامي نحو العولمة فان عملية الإصلاح الاقتصادي أصبحت مطلبا او شرطا من اجل مشاركة الاقتصاديات المختلفة في الاقتصاد العالمي، ويسلط مركز أبحاث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية (UNRISD) الضوء على هذه الفكرة بالقول : ان الواقع يبين ان الحكومات والمنشآت والإفراد هم دائما في طور التكييف المستمر للظروف المتغيرة وذلك في محاولة منهم جميعا للتغلب على السلبيات وتحسين اوضاعهم مقارنة مع الغير[2].

ثانيا: مبررات الإصلاح الاقتصادي :

إن البيئة الاقتصادية العالمية التي تواجهها بلدان العالم وتحديداً النامي منه قد أصبحت تتطلب قدرا عاليا من الكفاءة الإنتاجية والتنافسية فمن سمات هذه البيئة، التقدم التكنولوجي السريع والدرجة العالية من الاعتماد المتبادل والعالمية التي تشير الى تلاشي او انخفاض الحواجز التي تعترض التدفقات السلعية والمالية وصولا الى ظهور التكتلات الاقتصادية الحديثة لذلك فلا بد من تحقيق قدر من الكفاءة الإنتاجية ومن التنافسية من اجل الصمود أمام المنافسة الأجنبية والنفاذ الى الأسواق العالمية.

لقد أظهرت التقارير الصادرة من الأمم المتحدة والجهات ذات العلاقة من إن اقتصاديات الدول النامية قد أصابها الكثير من التدهور والتردي نتيجة لسوء الإدارة الاقتصادية ودخول المنطقة في دوامة من الصراعات والحروب ولعقود طويلة استنزفت فيها معظم الموارد مما دفع تلك الدول الى الاستدانة من المؤسسات العالمية، كذلك السياسات غير المناسبة التي تم تبنيها والتي فتحت الباب إمام الاختلالات في جميع هياكل الاقتصاد الوطني وأصبحت التشوهات الناتجة سمة من سمات هذا العصر فهناك اختلال في ميزان المدفوعات والميزان التجاري واختلال مابين الادخار والاستثمار واختلال في توزيع الموارد والاستخدام وغيرها ويمكن توضيح ابرز المبررات التي شكلت حافزاً قوياً للإصلاح بالنقاط الآتية[3]:

1- الركود والتذبذب في معدلات النمو وضعف القاعدة الإنتاجية التي تعكس الاختلالات الهيكلية والقصور في الاقتصاد .
2- الاختلالات المالية الكبيرة والتوسع في معدلات نمو السيولة المحلية مما أدى الى ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الضغوط على ميزان المدفوعات.
3- هياكل الحوافز المشوه بشكل كبير بسبب القيود الحكومية على الأسعار بما فيها أسعار الصرف.
4- تنامي الواردات السلعية بمقدار وتراجع الصادرات مما يعني عجزاً مستمراً في الميزان التجاري وبعده ميزان المدفوعات.
5- زيادة الدين الخارجي مع ارتفاع في أسعار الفوائد الدولية الحقيقية مما زاد من أعباء خدمة الدين هذا قابله انخفاض في الموارد من النقد الأجنبي بسبب التدهور في شروط التبادل التجاري الناجمة عن الانخفاض في الأسعار العالمية للسلع المصدرة لاعتماد اغلب صادرات الدول على سلعة

واحدة او سلعتين كثيرا ما تكون عرضة للتقلبات في الأسعار الدولية مقابل ارتفاع مستمر في أسعار التكنولوجيا والسلع الصناعية.

6- قصور الأداء وضعف الإنتاجية مما يؤديان الى عدم قدرة الاقتصاد القومي على النمو المتوازن والمتواصل وبالتالي فأن الاقتصاد لن يكون قادرا على توليد وتعبئة المدخرات المحلية الكافية لتمويل الاستثمار الضروري لتحقيق النمو.

7- التراجع في معدلات النمو للدول الصناعية الكبرى (التباطئ العالمي) والذي انعكس ليشكل انخفاض في الطلب على صادرات الدول النامية. اذ اتبعت العديد من الدول الصناعية سياسات نقدية متشددة كان الهدف منها مكافحة التضخم وزيادة التوجهات الحمائية التجارية للدول الصناعية، كذلك العوامل المناخية والبيئية التي عانت منها الدول النامية مثل التصحر واتباع سياسات زراعية غير سليمة والتلوث البيئي الذي ادى الى تراجع الانتاج الزراعي والحاجة الى التعويض من خلال الاستيراد مما زاد من الضغوط على ميزان المدفوعات.

8- التدخل الواسع من قبل السلطات العامة في النشاط الاقتصادي والذي جاء على حساب المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية وتدني الكفاءة الإنتاجية كذلك الإسراف في استخدام الطاقة بسبب انخفاض أسعارها.

يكثر الحديث عادةً حول إصلاح المالية العامة وتحديداً حول عجز الموازنة العامة للحكومة من وقت الى أخر الأمر الذي يتطلب دراسة وتحليل تطور هذه الظاهرة وآثارها المختلفة، وكذلك إصلاح الإيرادات العامة والرسوم الكمركية وإصلاح هيكل النفقات العامة لما لها دور فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية الى داخل البلد وكما موضح أدناه :

أ - إصلاح العجز في الموازنة العامة:

تقتضي عادةً عملية إصلاح العجز في الموازنة دراسة أوضاع المالية العامة من إيرادات ونفقات عامة، وغالباً ما تشكل ضآلة الموارد العامة لاسيما الضعف الشديد في الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة والناجمة عن تخلف النظام الضريبي ومن سوء في الإدارة وكثرة الإعفاءات السبب الجوهري في تفاقم العجز يقابلها حالة الإفراط الواسع في الإنفاق العام، ففي الدول النفطية على سبيل المثال يتم الاستعانة بالإيرادات النفطية لتعويض بعض النقص الحاصل في الموارد الا ان هذا الجانب يخضع لحالة عدم الاستقرار الناجمة عن التقلبات في أسعار النفط العالمية مع انها إيرادات الثروة الناضبة[4]، وسنتناول بالتحليل الجوانب الأساسية في إصلاح العجز وهي إصلاح الإيرادات والنفقات العامة :

1 - إصلاح الإيرادات العامة :

تشكل الإيرادات العامة القيد الرئيس على الإنفاق العام من خلال ما توفره من مصادر مالية لهذا الإنفاق، كما انها تمثل إحدى مظاهر التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لما يعكسه مؤشر نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي في ذلك .

وحقيقة القول انه لابد من تقليص نسبة الاعتماد على الإيرادات الاستثنائية (القروض) الى ادنى حد ممكن كونه يمثل احد أسباب العجز في الموازنة، لذا تبقى الواردات الضريبية (المباشرة وغير المباشرة)،

فوائض القطاع العام، الإيرادات النفطية وما شابهها يمكن الاعتماد عليها والتي تشكل الإيرادات المحلية غير ان الإيرادات النفطية هي إيرادات غير مستقرة كما أسلفنا، لذا لابد من التركيز على الإيرادات الأخرى الثابتة والمستمرة في تمويل الإنفاق العام على المدى المتوسط والطويل والذي يعد القطاع العام المصدر الأساسي لها سواء من خلال فوائضه الاقتصادية او من خلال حصيلة الضرائب[5].

2- إصلاح النفقات العامة :

تشكل النفقات العامة المصدر الرئيس لخلق المنافع العامة، وعلى مقدارها يتوقف تحقيق الرفاه العام والتقدم، كما ان مستوى النمو يرتبط بشكل كبير بالازدياد المطرد للنفقات العامة نظراً لضعف النفقات الأخرى والتي لا تهدف أساسا تحقيق إغراض عامة[6].

ان الحديث عن موضوع إصلاح النفقات العامة يجب ان لا ينحصر في مجال تقليص الإنفاق العام من ناحية الأرقام فقط لان تحقيق ذلك وصولاً الى التوازن في الميزانية سينجم عنه آثار اقتصادية واجتماعية سلبية على المجتمع، وإنما يجب ان تنصب جهود الإصلاح في موضوع هيكلة الإنفاق العام اولاً ومن ثم العمل على توجيهه نحو المجالات التي من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ثانياً، ويبقى السؤال الاهم هو هل يتم استهداف الإنفاق الجاري إما الإنفاق الاستثماري من هذه العملية .

تشير تجارب العديد من الدول الى استهداف كلاهما الا ان نصيب الانفاق الاستثماري في الحد من التوسع كان الأكبر لأسباب عديدة قد يكون من اهمها ان هنالك التزامات على الحكومة لابد من القيام بها لأسباب اجتماعية وإنسانية وسياسية مثل (الأجور والرواتب) اولاً، كما ان خفض الإنفاق الجاري في كثير من الحالات يؤدي الى الإضرار بالطبقات الفقيرة كتقليص الدعم في قطاعات الصحة والتعليم في الوقت الذي يطلب فيه تخفيض معدلات الفقر والبطالة ثانياً .

ب- سياسات الإصلاح المصرفي:

يلعب القطاع المصرفي دورا كبيرا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال حشد المدخرات وزيادة كفاءة تخصيص الموارد وتسهيل إدارة المخاطر نجد من الضروري التطرق الى موضوع الإصلاح المصرفي كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي وذلك من خلال تحديد ابرز أوجه الضعف والاختلال التي يعاني منها هذا القطاع في العديد من الدول النامية ومحاولة وضع الحلول عبر برنامج للإصلاح المصرفي يسهم في رفع قدرات هذا القطاع للقيام بدوره في عملية التنمية ولكن ابتداءً نقول بأن الإصلاح المصرفي ينصرف إلى "مجموعة العمليات الشاملة والمستمرة التي تتضمن اعادة الهيكلة وتطوير الانظمة والقوانين والتشريعات بحيث تساهم جميعاً في زيادة حجم الإقراض والإيداع وتحسين الخدمات المصرفية الأمر الذي يفترض أن ينعكس ايجابياً على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني"[7].

لذا فان الإصلاح المصرفي الشامل يتطلب أولا إصلاحا واضحاً في السياستين المالية والنقدية وهو ما أكدته اتجاهات صندوق النقد والبنك الدوليين حيث يركزان على ضرورة تحديد برنامج زمني ومؤشرات اقتصادية وأهداف محدده تنصب جميعها على تحقيق الإصلاح المصرفي باستخدام الأدوات المالية والنقدية .

المبحث الثاني

الإطار ألمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليه الكثير من الدول إلا انه ليس بإمكان كل الدول الاستفادة من تدفقاته بحيث يكون للمناخ تأثيرا كبيرا على جلبه إذا تتحكم فيه عوامل طرد وأخرى جاذبة له وسوف يتم تناول عدة مواضيع في هذا المبحث وكما مبين أدناه:

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي .

تفرق الأدبيات الاقتصادية بين نوعين من الاستثمار الأجنبي الأول يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر(foreign direct investment) والذي يكتسب فيه ذلك النوع من الاستثمار الدولي كيان مقيم في اقتصاد معين (المستثمر المباشر) مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) تنطوي على علاقة طويلة الأجل بين الطرفين يتمتع فيها المستثمر بقدر من النفوذ على ادارة مؤسسة الاستثمار[8] إذ تعددت التعاريف التي تناولت هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كذلك تعددت الجهات التي قامت بتقديم تلك التعريفات من منظمات دولية أو أشخاص وتشترك غالبية هذه التعاريف من حيث التركيز على نسبة ملكية المستثمر الأجنبي وعلى عنصر القدرة و المشاركة في إدارة هذه المشروعات حيث يعرف (**Lindert, pugel**) الاستثمار الأجنبي المباشر. بأنه حيازة المستثمرين الأجانب على نسبة من ملكية المؤسسات في البلد المضيف بحيث لا تقل النسبة عن 10% بما يمكنهم المشاركة في إدارته.

أما كل من (**Ross , Hess**) فهما يعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عبارة عن أنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالبا متكون 10% أو أكثر من أصول الشركة) ويتسم هذا المفهوم بالشمولية.

كذلك يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بأنه استثمار طويل الأجل في أصول استثمارية إنتاجية تمنح صاحبها نفوذاً مباشراً من خلال الملكية الكاملة أو الجزئية التي تكفل له السيطرة على إدارة المشروع، ويحدد الحد الأدنى لهذه الملكية بنسبة (10%) أما الحد الأعلى فيختلف بحسب سياسة البلد المضيف[9].

ونظراً لصعوبة تحديد مفهوم السيطرة وللأغراض الأحصائية فقد عرف صندوق النقد الدولي (IMF) الاستثمار الأجنبي بأنه مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من الأسهم العادية او القوة التصويتية لحملة الأسهم لمؤسسة محدودة أو ما يعادل ذلك بالنسبة لمؤسسة فردية[10].

والثاني يعرف بالاستثمار الأجنبي غير المباشر (الحافظة) (foreign portfolio investment) والذي يأخذ شكل الامتلاك والمضاربة في اسهم وسندات خاصة وحكومية في البلد المضيف من قبل مستثمرين أجانب (شركات او افراد) من خلال وجود اسواق مالية تقوم بالوساطة في عمليات الاستثمار لرأس المال المحلي والأجنبي بهدف تحقيق أقصى عائد متمثل في عائد السهم الناشئ عن نشاط الشركة او عن عمليات البيع والشراء للأسهم او الفوائد على السندات[11]، ولكلا النوعين من الاستثمارات اعباء يتحملها البلد المضيف لهذه الاستثمارات وان اختلفت طبيعة تلك الأعباء بحسب طبيعة التدفقات تلك

مابين الفائدة على رأس المال المستثمر وإمكانية تحويل الإرباح إلى الخارج ومدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المتمثلة في رسوم براءات الاختراع وتكاليف الإدارة الحديثة بالنسبة للاستثمار المباشر، او الأزمات المالية وأزمات العملة والناشئة من الطبيعة المتقلبة لحركة رؤوس الأموال الوافدة إلى البلد المضيف بالنسبة لاستثمارات الحافظة[12]، اذ تتوقف القدرة على مواجهة الآثار والتقليل من تداعياتها على فاعلية الدولة في تشجيع ما هو مناسب لها من هذه التدفقات وضمان الحصول على راس المال اللازم وفي الوقت المناسب والكيفية التي يتم فيها توجيه تلك الاستثمارات داخل البلد المضيف وفي تأثيرها على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي او تغيير هيكله الإنتاجي، او في استخدم تلك التدفقات لتمويل الاستهلاك الجاري او وأنماط الاستهلاك الترفي .

ثانياً: الحاجة الى التدفقات الاستثمارية :

بعد أن استعرضنا مفهوم الاستثمار الأجنبي لابد لنا ان نتطرق الى الأسباب التي تدفع بالعديد من دول العالم ولاسيما النامية بالسماح لرأس المال الأجنبي بالتدفق الى الداخل (دوافع الاستقبال) أو ما يعرف بتحرير تدفق رؤوس الأموال، وكذلك التطرق الى الأسباب او الدوافع التي تقف وراء تصدير الدول المتقدمة لمثل هذه التدفقات الى الخارج والتي كثيرا ما ارتبطت بالأزمات الهيكلية الداخلية التي شهدتها الدول المصدرة لرأس المال، لذا هناك عدة دوافع تدعو الى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهي كما يأتي :-

أ – دوافع الاستقبال :

تشير اغلب الأدبيات الاقتصادية من أن الحاجة الى رأس المال الأجنبي تظهر عندما تفشل الادخارات المحلية من تمويل المستوى اللازم من الاستثمارات المحققة لنمو الناتج المحلي الإجمالي بمعنى ان هنالك علاقة تبادلية مابين تدفق راس المال الاجنبي وحجم المدخرات المحلية ولكن لابد أن نقف هنا بالتحديد عند هذه النقطة لنبين بان هنالك دولا قد حققت معدلات مقبولة من الادخارات المحلية ولكنها كانت اشد رغبة في السماح لرأس المال الأجنبي بالتدفق الى الداخل ومنها كوريا الجنوبية على سبيل المثال لا الحصر، فقد تكون الأسباب من وراء ذلك في أن حجم المدخرات المحلية لا تكفي لتمويل الاستثمارات المحققة لعملية التنمية او ان هنالك ندرة في الموارد من النقد الأجنبي او قد تفشل المدخرات المحلية في توفير القدر اللازم من النقد الاجنبي عند تحويلها، او اسباب بعيدة كل البعد عن كل ذلك كالحاجة الى التكنولوجيا المتقدمة ورفع مهارة العاملين او تعزيز القدرة التنافسية كما اسلفنا .

لذلك فأن الحاجة الى تدفق راس المال الاجنبي لاتنحصر في زاوية الادخارات المحلية فقط فالدول المتقدمة على سبيل المثال لايزال يعتمد الكثير منها على تلك التدفقات مع انها لاتعاني من نقص حاد في الادخارات المحلية ومع ذلك تسعى جاهده لجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية، ولكن حاجة الدول النامية لراس المال الاجنبي ظهرت وأزدادت لاسيما مع بداية الحاجة الى تحقيق التنمية ولو في المراحل الاولى منها وذلك لعدم كفاية الموارد المالية المحلية من تمويل الاستثمارات المطلوبة والتي ستحقق النمو في (GDP) طالما ان الادخارات المحلية اذا ما وجهت إلى تمويل تلك الاستثمارات فانها تمثل في حقيقة الامر امتناع عن الاستهلاك، لذا فان اضافة المدخرات الاجنبية إلى المحلية منها سيؤدي إلى تعويض النقص في المدخرات المحلية **اولاً** ومن ثم تخفيف عبئ الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات

للاجيال الحاضرة **ثانياً** وتوفير النقد الاجنبي اللازم لاستيراد مكونات الاستثمار بشكله الحقيقي من السلع والخدمات **ثالثاً**، وستساعد في زيادة كفاءة استخدام الموارد المحلية لاسيما اذا ما ترتب على تلك التدفقات تشغيل موارد معطلة الامر الذي يؤدي إلى رفع انتاجية تلك الموارد واعادة امكانية التوازن بين العرض والطلب في السوق المحلي وبما يسهم في تخفيف الضغوط التضخمية التي ستفرضها حالة التنمية نتيجة التوسع في الانفاق **رابعاً**، ولاستعادة التوازن الخارجي والمصاحبة لعملية التنمية ايضاً الناجمة عن تفوق الواردات من السلع الرأسمالية عن الصادرات مما ينعكس في شكل اختلالات خارجية والتي ستسهم تلك التدفقات إلى إعادة التوازن الخارجي وتحقيق الاستقرار من خلال العمل على رفع القدرة التصديرية خامسا .

ب – دوافع التصدير :

تشير الوقائع التاريخية من أن الدوافع الأساسية لتصدير الاستثمارات الأجنبية من قبل الدول المتقدمة يتحدد في الأزمة الهيكلية الداخلية للنظام الرأسمالي ومحاولات الخروج منها طالما ان ديناميكية النظام الرأسمالي وتطوره تتوقف على العلاقة الجدلية بين الأزمة وسبل الخروج منها وحيث تتجسد الأزمة في ان معدل الربح في النظام الرأسمالي يتجه نحو الانخفاض في الأجل الطويل نتيجة التفاوت بين قدرة النظام على الإنتاج والتراكم من جهة وبين التدهور الكبير في القدرة على التصريف والاستهلاك من جهة آخرى، وهذا يعود بالأساس الى التفاوت في الدخول الناشئ عن سوء توزيع الدخل وتدهور القوة الشرائية لدى العاملين والذين يشكلون القوة الاستهلاكية الرئيسة في النظام الراسمالي لذا فأن الحل يصبح خارج دائرة الاقتصاد الوطني وفي بيئات غير رأسمالية بغية تجنب تكرار المشكلة وذلك بجعل اسواق هذه المناطق تبادلية وداعمة لعلاقات الملكية الخاصة، وهو ما أكدته المدارس الاقتصادية على الرغم من اختلاف توجهاتها ومنطلقاتها من ان تلك الحالة تعرف (بالدورات الاقتصادية) حيث تبدأ الدورة الاقتصادية بمرحلة ليست بالطويلة وهي مرحلة الازدهار ثم تليها مرحلة طويلة نسبياً من الكساد والركود تتفاقم فيها حدة البطالة نتيجة تسريح العديد من القوة العاملة وتجميد الأجور وتراجع مستوى الاستثمار ومن هنا يشرع النظام في البحث عن سبل للخروج من تلك الأزمة بدلاً من البحث عن علاج لها للإبقاء على نفس الشروط السابقة للإنتاج والتراكم وهذا ما يؤكده تاريخ النظام الرأسمالي القائم على سلسلة من الأزمات الدورية[13].

المبحث الثالث

الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

إنّ مبررات الإصلاح الاقتصادي في كثير من البلدان تعود إلى الاختلالات الهيكلية والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها لذلك في ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي أصبح عليه أن يتعامل مع الاستثمارات الأجنبية بوصفها واقعاً لابد من التفاعل معه كمصدر مهم جداً لتمويل لتنفيذ خططه الإنتاجية هذا الى جانب ان الاستثمارات الأجنبية تعد مصدراً لنقل التكنولوجيا والخبرة والانفتاح على السوق الدولية وإمكانية النفاذ إليها، لذلك يجب على العراق ان يعمل على أقامة إصلاحات اقتصادية كبيرة في البنيان النظام الاقتصادي لغرض الاستفادة من خبرات

وطاقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وسوف يتم تقسيم هذا المبحث الى عدة مواضيع وكما موضح في أدناه:

أولا: دوافع ومبررات الإصلاح الاقتصادي في العراق.

تركت السياسات الخاطئة وسوء أدارة الاقتصاد الوطني التي فرضها النظام السابق والاضطرابات الداخلية والحروب والحصار الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الماضية مشاكل ومعضلات كبيرة تؤكد ان النهوض الاقتصادي للعراق لا يتم الا من خلال الإصلاح الاقتصادي الذي يستهدف معالجة تلك المشاكل وتحسين الوضع الاقتصادي للبلد، من المؤكد بأن سياسات الإصلاح تأتي استجابة لعدد من المتطلبات والدوافع الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن صياغتها في عدد من الدوافع الرئيسة:

1-الاختلالات في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد:

كان لهيمنة قطاع النفط الذي تملكه الدولة على الاقتصاد العراقي سببا في هيمنة الدولة على مفاصل النشاط الاقتصادي بكونها هي المتصرف بالعوائد النفطية التي يراد منها تنمية بقية القطاعات الأخرى إلا إن الإجراءات التي اعتمدت في تنمية القطاعات قد فشلت نتيجة للسياسات الشمولية المتبعة في عملية إدارة الموارد الاقتصادية ،وأصبحت الدولة هي القطاع المهيمن والمتصرف بمعظم الفعاليات الاقتصادية .

إما القطاعات الأخرى لم تكن بعيدة عن هيمنة الدولة على فعالياتها، حيث ان القطاع الخاص قد حجم دوره ولم يكن له تأثير إلا في الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والتي غالبا ما تكون هذه الأنشطة تحت رقابة الدولة وإشرافها .

وتشير بيانات جدول (1) الى مساهمة القطاع الخاص في إجمالي تكوين الناتج رأس المال الثابت خلال الفترة 1995-2009 حيث يلاحظ النسب المتواضعة لمساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي .

إذ لم تزد هذه النسبة في أعلى مستوى لها عن 18.2 % في عام 2002 بعد إن كانت 13.5 % في عام 1999 ،وهذه الزيادة في سنة 2002 جاءت نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي الناجم عن برنامج النفط مقابل الغذاء مع الأمم المتحدة وكذلك الاستفادة من قانون الاستثمار لسنة 1998 ،ولكن هذه النسبة قد انخفضت بعد الاحتلال لتصل ادني حد لها عام 2008 ،وذلك بسبب الوضع الأمني المتدهور وتوقف معظم النشاط الاستثماري للقطاع الخاص مما أدى الى خروج رأس المال الخاص الى دول الجوار.

جدول (1) تكوين رأس المال المحلي حسب القطاعين العام والخاص في العراق بالأسعار الجارية خلال المدة (1995-2005) (مليون دينار)

السنة	القطاع العام		القطاع الخاص		إجمالي تكوين رأس المال الثابت (5)
	قيمة(1)	نسبة مئوية (%)(2)	قيمة(3)	نسبة مئوية(%)(4)	
1995	91340.9	78.8	24526.8	21.2	115867.7
1998	345677.8	83.9	6637.3	16.1	412065.1
1999	652205	86.4	10228	13.5	754492.6
2000	1314915.1	89.7	150337.6	10.2	146252.7
2001	2305425.8	91	226015.1	8.9	2531440.9
2002	1787425.1	81.2	401651.6	18.2	2199076.7
2004	2487718.1	87.1	370088.9	12.9	2857807
2005	9743477.1	95.7	438885.1	4.3	10182382.2
2006	16838.9	97.9	354.1	2.1	17193
2007	4968183.3	95.1	257056.5	4.9	525246
2008	17953741.2	98.1	341024.2	1.9	18294765.4
2009	12215797.1	96.8	403931.7	3.2	12619728.9
2010	23187985.5	%94	1582477.2	%6	24770462.7

*بيانات إجمالي تكوين رأس المال الثابت لعام 2003 غير متوفرة بسبب ظروف الحرب

المصدر :وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء ،المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام (1995-2010).

*الأعمدة (2,4) من عمل الباحث .

2- **الاختلالات في هيكل الموازنة العامة للدولة :**

يقصد بتوازن الموازنة تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة في جداول الموازنة العامة للدولة ومن دراسة واقع البيانات المتاحة عن النفقات العامة والإيرادات العامة يتضح ان الاقتصاد العراقي يعاني من قصور الايرادات وزيادة النفقات العامة ويظهر هذا التفاوت في احداث عجز متواصل في الموازنة العامة.

ان إيرادات الموازنة العامة كانت معظمها تغطى من الإيرادات النفطية ويعود السبب في ذلك الى ان وجود النفط الخام كمصدر رئيسي لتمويل موازنة الدولة قد ادى الى اضمحلال دور الموارد المالية الأخرى المتمثلة بالضرائب والرسوم وخصوصا الضرائب المباشرة ليس لضعف هذه الأوعية الضريبية ولكن لعدم كفاءة الأجهزة المكلفة بتقدير وجباية هذه الضرائب إضافة الى انتشار الرشوة والفساد الإداري في تلك الأجهزة.

ويلاحظ ان اغلب الإنفاق الحكومي قد توجه ومنذ بداية الثمانينات الى الدفاع الوطني والأمن الداخلي وتراجع الإنفاق على خدمات التربية والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وعندما بدأ الحصار الاقتصادي في شهر اب 1990 ازداد تراجع الإنفاق الحكومي في مجال الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية وبدأت الحكومة بتوفير اكبر قدر ممكن لتمويل نفقات الحصة التموينية حتى اصبحت تشكل

نسبة مرتفعة جدا من الموازنة الجارية ولم يكن هذا الإجراء في حقيقة الأمر خيارا إمام الحكومة أنما كان ضروريا لمجابهة الظرف القاسي للحصار.

اذاً يغلب طابع اختلال الهيكلية على الموازنة العامة للدولة حيث الارتفاع المتواصل بمستويات العجز الناشئ عن التفوق المستمر للنفقات العامة عن الايرادات العامة لعدم قدرة الدولة على ترشيد الإنفاق العام خصوصا بالجانب الجاري منه لاعتبارات اجتماعية، وكذلك عجز الدولة عن تنويع مصادر الإيرادات من خلال زيادة القاعدة الضريبية والحد من حالات التهرب الضريبي، ويلاحظ من بعض البيانات بأن العجز بالموازنة قد اتخذ طابع الاستمرارية خلال المدة (1997–2003) حيث ارتفع من (195265) مليون دينار عام 1997 إلى (1640372) مليون دينار عام 2003 وبنسبة تطور (740%) بالرغم من محاولات الإصلاح المالي التي أعلنت عنها الحكومة في حينها بهدف تخفيف العجز والسيطرة على المعدلات المتزايدة للتضخم وتحقيق نوعا من سياسة الانضباط المالي وكذلك استمر الإنفاق الجاري بزيادة بعد عام 2003 ولغاية عام 2012 على حساب الإنفاق الاستثماري بسبب الظروف الأمنية التي يمر بها البلد.

3- ارتفاع معدلات التضخم :

شهد الاقتصاد العراقي تضخما خطيرا ،فقد انخفضت القيمة الحقيقية للدينار العراقي في السوق العراقية بشكل كبير جدا ،ولم تعد كميات كبيرة منه كافية لشراء سلعة او خدمة بسيطة، لدرجة أصبحت عملية متابعة زيادة أسعار السلع والخدمات في العراق لتقدير معدلاتها عملية تكتنفها الصعوبات، بسبب الزيادة المستمرة في أسعارها .

ويمكن متابعة تطور الأرقام القياسية من خلال جدول (2) إذ نلاحظ ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك الى (69792) في عام 1995 ،وتعود أسباب الارتفاع في أسعار المستهلك الى العقوبات الاقتصادية وما أحاط بها من ظروف، وعليه فأن نسبة فائض الطلب الى المعروض السلعي قد ازدادت بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (115.6%).

في حين شهدت المدة (2003–2006) ارتفاع الرقم القياسي من (6943.5) نقطة عام 2003 الى (185008) نقطة عام 2006 أي بنسبة زيادة بلغت (53.2%) في عام 2006 عما كانت عليه في عام 2003، ومحققا نمو مركب بلغ (38.6%) خلال المدة (2003–2006) ويعود هذا الارتفاع الى عدة أسباب تأتي في مقدمتها زيادة القوة الشرائية في عام 2003 خصوصا في النصف الثاني من السنة بسبب الارتفاع الحاصل في الدخول الناجم عن تعديل في سلم الرواتب والأجور لمختلف شرائح العاملين في الدولة الشرائح المعدومة والتي كان لديها الكثير من الطلب الاستهلاكي المؤجل وسرعان ما تسربت القوة الشرائية الى السوق في ظل اقتصاد متدني المرونة في قطاعاته الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج وتكاليف الاستيراد انعكس في ارتفاع معدلات التضخم[14].

جدول (2) الرقم القياسي لأسعار المستهلك العراقي للمدة (1995-2012)

السنوات	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	معدل التضخم السنوي %
1995	69792	-
1996	59021	15.4
1997	72610	23.02
1998	83335	14.8
1999	93816	12.6
2000	98486	49.8
2001	114613	16.4
2002	136752.4	19.3
2003	6943.5	33.6
2004	8815.6	26.9
2005	12073.8	36.9
2006	18500.8	53.2
2007	24205,5	30.8
2008	24851,2	2.7
2009	24155,1	2.8-
2010	24759	2.5
2011	26134	5.6
2012	11926	4.6

المصدر :وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء ،المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة .

ولقد حصل ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية حيث يعود اغلبه الى تدني مرونة القطاعات الأساسية (الصناعة والزراعة) فضلا عن قطاعات النقل والمواصلات والطاقة وعدم قدرتها للاستجابة الى ضغوط الطلب[15]، إما في عام 2004 تراجع الرقم القياسي العام ما نسبته (26.9%) خصوصا خلال شهر شباط والناجم عن الانخفاضات الحاصلة في أسعار السلع الاستهلاكية .

إن استمرار التضخم عام 2009 أبقى الاقتصاد العراقي في ظل عدم وضوح السياسات الاقتصادية واستمرار الاعتماد على الموارد النفطية في مرحلة التضخم ألركودي والذي يعتبر من اخطر الظواهر الاقتصادية، ومن خلال متابعة النتائج نلاحظ حدوث ارتفاع خفيف في مستوى التضخم خلال عام 2010 ومن ثم حدوث ارتفاع في نسبة التضخم في عام 2011حيث وصل الى (5.6%)، وانخفاض في عام 2012 الى (4.6%) وكما مبين في جدول رقم (2) .

4- ارتفاع معدلات البطالة:

تعتبر البطالة من المصاعب والتحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العراقي لما لها من انعكاسات عميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومما يزيد من حدة هذه المشكلة واستمرارها مع استمرار ارتفاع معدلاتها في السنوات الأخيرة وظهورها بأشكال متنوعة فضلا عن إن الاقتصاد العراقي يعاني بشكل خاص من بطالة هيكلية ناجمة عن ضعف قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب الإعداد المتزايدة من الأيدي العاملة والقادرة على العمل والراغبة فيه[16].

يتبن من بيانات جدول (3) ان عام 1996قد ارتفع فيه عدد القوى العاملة الى (853044) إلف عامل ثم وصل الى (952412) عام 2002، الى إن نسبة البطالة في العراق كانت مرتفعة جدا قياسا ببقية دول الجوار إلا أنها تتذبذب بالارتفاع والانخفاض بين سنة وأخرى وبشكل عام 2003 أعلى النسب المسجلة حيث بلغ معدل البطالة في هذه السنة (28.1) للذكور والإناث وهو دليل قاطع على عجز سوق العمل عن تلبية الحاجة الملحة لطالبين العمل في هذه السنة ويعود السبب في ذلك الى كون العراق في هذه السنة تحديدا دخل مرحلة تغيير النظام وكانت سنة الخروج من الحرب الأخيرة، وتوالت النسب بسبب العجز الحكومي وسوق العمل عن تلبية هذه الاحتياجات، بسبب عدم الاستقرار السياسي الأمر الذي أدى الى تفاقم إعداد الطالبين للعمل الى إعداد لا تستطيع أي حكومة من السيطرة عليها إلا بعد إجراء جملة من التغيرات الهيكلية للمؤسسات الحكومية، وكذلك إصدار قوانين تسهم في التخفيف من حدة البطالة السائدة في البلد، ولكن هذا لا يستثني كون السوق العراقي من الأسواق غير الكفؤة نتيجة لعدم التناسق وابتعاد حلقات الترابط بين القطاعات الاقتصادية، إضافة الى غياب السياسة المخططة الفاعلة[17] ، خصوصا اذا ما عرفنا ان معظم أنشطة القطاع العام تعاني من ازدحام في إعداد العاملين لديها وصولا للعام 2012، حيث نلاحظ إن البطالة أصبحت مشكلة اقتصادية كبيرة يعاني منها العراق.

حيث نلاحظ تراجع معدل البطالة الى (17.5%) عام 2006 والى (15.3%) عام 2008 وهذا الانخفاض يعزى الى تحسن الوضع الاقتصادي في العراق حيث بدأت المصانع تفتح أبوابها وشركات القطاع الحكومي والمختلط وحتى شركات القطاع الخاص فجذبت نسبة من العاطلين عن العمل واستيعاب القطاع العام نسبة كبيرة من العاطلين وتعيين الخرجين إضافة الى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة بعد عام 2005 والهادفة الى زيادة إعداد المشتغلين في الدولة والجهاز الأمني[18]، ونلاحظ انخفاض نسبة البطالة للنسوات الباقية حيث وصلت الى (11%) عام 2011 .

جدول (3) عدد السكان والعاملين في أجهزة الدولة (القطاع العام والخاص) ومعدل البطالة في العراق للمدة (1995-2012)

السنوات	عدد السكان مليون نسمة (1)	عدد القوى العاملة إلف عامل (2)	عدد القوى العاملة /عدد السكان (3)	معدل النمو السنوي للقوى العاملة (4)	معدل البطالة % (5)
1995	20.536	854093	%41.6	-	25
1996	21.124	853044	%40.4	0.12-	
1997	22.046	860733	%39	0.9	13.6
1998	22.702	853307	%37.6	0.86-	
1999	23.382	854278	%36.5	0.11	
2000	24.086	880756	%36.6	3.1	26
2001	24.813	924397	%37.3	4.9	26.6
2002	25.565	952412	%37.3	3.03	27
2003	26.340	961284	%36.5	0.93	28.1
2004	27.895	970062	%34.8	0.91	26.8
2005	27.892	1124497	%40.3	15.9	17.9

17.5	2.8	%40.3	1155741	28.810	2006
11.8	78.3	%69.4	2060260	29.682	2007
15.3	11	%74.8	2287675	30.577	2008
15.5	1.4	%73.6	2320247	31.508	2009
11.1	6.4	%76.2	2468422	32.358	2010
11				33.3	2011

المصدر: يحيى حمود حسن، مستقبل سوق العمل العراقية في ضوء الخصخصة، مجلة العلوم الاقتصادية، البصرة، العدد 15، مجلد 4، 2005، ص8.

وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، للسنوات (2001-2012) الحقول(1،2،5)و الحقول (3،4) احتسبا من قبل الباحث .

ثانيا:سياسات الإصلاح الاقتصادي اللازمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق

أثبتت تجارب بعض الدول النامية مثل (مصر وماليزيا) ان الإصلاح الاقتصادي يعتبر متغيرا ايجابيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وان بلداً مثل العراق هو بحاجة ماسة وملحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لذلك عليه تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لها، خصوصا وان سياسات الإصلاح الاقتصادي التي نفذتها الحكومة السابقة قبل الاحتلال لم تساعد على خلق مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث اتضح ان تلك الإصلاحات كانت جزئية وتنطلق من إدارة الأزمة ولم تساعد على تشجيع وتطوير القطاع الخاص بل كرست لهيمنة القطاع العام، فقد بقيت اغلب مؤسساتنا الاقتصادية الإنتاجية والخدمية تعاني التخلف وانخفاض الإنتاجية ورداءة النوعية، وتظهر الحاجة الماسة للاستثمارات الأجنبية من خلال صعوبة الاعتماد على إمكانياتنا الذاتية في معالجة المشكلات والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، اذا فعلى العراق ان يوجه اهتمامه لخلق مناخ حاضن وجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التركيز على خلق سياسات اقتصادية ومعايير مؤسسية مستقرة وواضحة وهذا لا يتم الا من خلال تطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية وأهمها ما يأتي:

1-خصخصة المشاريع العامة:

تشير معظم الأدبيات الاقتصادية الى وجود علاقة وثيقة بين الخصخصة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فالخصخصة هي الباب الأوسع لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال قيام المستثمر الأجنبي بشراء المنشآت التي يتم خصخصتها او المشاركة في رأسمالها، وكذلك فأن قرارات التخصيص بحد ذاتها تعطي أشارة الى المستثمرين الأجانب بان مناخاً اقتصاديا جديدا قد بدأ بعيدا عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتخلق الخصخصة سوقاً اقتصادياً حراً تعكس الأسعار فيه بصورة حقيقة مدى ندرة الموارد المتاحة لتقود المستثمرين والمنتجين والمستهلكين نحو اتخاذ قرارات رشيدة تتسم بالكفاءة، في العراق ادى تضخم القطاع العام الى تهميش القطاع الخاص مما اثر سلبا على الكفاءة الحدية لرأس المال (اي معدل العائد المتوقع) من الاستثمار الإضافي وهذا يؤدي بالنتيجة الى تراجع رغبة رأس المال المحلي والأجنبي ومساهمته في الاستثمار.

2- **تفعيل السياسة المالية في العراق :**

تضطلع السياسة المالية بدور مهم في التأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص من خلال دورها في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في ظل النظم الاقتصادية المتحررة، وفي هذا الإطار يحضى ضبط العجز في الموازنة الحكومية بأولوية خاصة على أساس انه يمثل احد المتطلبات الأساسية لتحقيق الاستقرار الكلي مما ينعكس وتحسين وضع ميزان المدفوعات، والقدرة على تحقيق معدلات نمو الدخل والصادرات، وانخفاض الديون المترتبة على الاقتراض العام وتحسين الجدارة الائتمانية للبلد المضيف.

ان السياسة المالية التي تعمل على تمويل العجز من موارد حقيقية باستعمال أدوات الدين العام الداخلي المرتبط بعوامل السوق هي سياسة تهدف الى التقليص التدريجي للقطاع العام وتعزز الاتجاه نحو الخصخصة وتسهم في توفير الموارد المالية والمادية للقطاع الخاص وبذلك يقل اثر المزاحمة مما يشجع المستثمر المحلي والأجنبي على السواء.

كذلك فأن السياسة المالية التي تسعى الى توجيه الإنفاق العام نحو تمويل التنمية البشرية وتطوير البنى الأرتكازية من شانها ان تدعم المشروع الاستثماري الخاص المحلي والأجنبي من خلال تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية.

وطالما ان العائد الصافي للمستثمر الأجنبي يتأثر بالنظام الضريبي للبلد المضيف لذا فان السياسة المالية التي تعمل على صياغة هيكل ضريبي جيد وتعمل على تلافي الازدواج الضريبي على عائد المستثمر فضلا عن نوعية الحوافز المالية المقدمة للمستثمر الأجنبي من إعفاءات ضريبية وكمركية تشكل عامل جذب إضافي أذا ما توافرت الشروط الملائمة الأخرى من استقرار اقتصادي وسياسي.

إن تلك الإصلاحات الاقتصادية ضرورية لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم الذي يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكنها ليست الوحيدة حيث يحتاج المناخ الاستثماري الى إصلاحات في البنية التحتية والمؤسساتية وكذلك إصلاحات في الأطر التشريعية والقانونية التي تنظم الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما سنتناوله في المبحث القادم.

يمثل المناخ الاستثماري مجموعة من الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في بلد ما التي تكون إما جاذبة للاستثمار او طاردة له، إذ أنها تؤثر وبشكل كبير على القرار الاستثماري سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة، فالوضع العام سواء الاقتصادي او السياسي للدولة ومدى ما تتسم به من استقرار في تنظيماتها القانونية والمؤسساتية وتطور النظم المالية والنقدية وما تتميز به من فاعلية وكذلك درجة الوضوح والثبات، فضلاً عن سياسات الدولة الاقتصادية وجراءتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بنى تحتية وعناصر إنتاج، وما يتميز به البلد من موارد، كل ذلك يمثل بيئة مناسبة او جاذبة للاستثمار.

3-الإصلاح المصرفي :

يعتبر وجود نظام مصرفي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة لخدمة الإغراض الاستثمارية والتنموية من المتطلبات الرئيسة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث ان إصلاح النظام المصرفي يؤدي الى خلق أنظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية وهذا يؤدي بدوره الى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي من خلال مكافحة التضخم النقدي والذي يعد من المشاكل الاقتصادية

البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، فالتضخم يشكل عائقا إمام دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة اذ انه يعطل آلية الأسعار ويفقدها ميزتها في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات كما يلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار، ويتبع تلك الاختلالات في الأسعار صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية الشركات الأجنبية في تنبؤ تكاليف الإنتاج والإرباح المتوقعة وعليه فان التضخم يؤدي الى تراجع الرغبة في دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في المشاريع الطويلة الأجل.

كذلك من خلال تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والذي يعتبر محددا اقتصاديا ذات أهمية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالتقلب الحاد في سعر الصرف قد يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يزيد من حالة عدم اليقين وبالتالي يقلل من رغبة الشركات الأجنبية بتقديم التزامات طويلة الأجل لتوسيع القدرة على الإنتاج، وان تلك الشركات لا تدخل سوق معين الا بعد ان يكون مسار أسعار الصرف فيها مستقراً بشكل ملائم بحيث يضمن مستوى معقول من الإرباح.

إما بالنسبة لأسعار الفائدة فان الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق دائما الى الأسواق التي تكون فيها أسعار الفائدة محررة وتتحدد على أساس الطلب والعرض في السوق النقدي وهذا التحرير لأسعار الفائدة هو من سمات الأجهزة المصرفية المتطورة والنظام المصرفي المستقل الذي يعمل في أطار اقتصاد السوق.

ثالثا :أهم عناصر المناخ الاستثماري الجاذبة أو الطاردة في العراق :

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية التي يمكن إن تؤثر على فرص نجاح مشروع استثماري في بلد معين، وفي تعريف أخر نجد إن المناخ الاستثماري هو درجة الثقة في سياسات الدولة تجاه الاستثمار وارتباط ذلك بالتشريعات السارية والممارسات العملية ، والظروف الداخلية والدولية التي تؤثر في النشاط الاستثماري بوجهه عام وتتأثر بها.

1- دوافع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو العراق:

يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه البلدان التي تتمتع بمزايا تمكن المستثمر الأجنبي من زيادة إرباحه وتقليص تكاليفه، ومن اهم تلك المزايا توفر الموارد الطبيعة وحجم السوق الكبير وتكاليف العمل المنخفضة إضافة الى الحوافز والضمانات التي تقدمها هذه البلدان، ولا شك ان العراق يتمتع بجملة من المزايا التي تجعله محط أنظار المستثمرين الأجانب ومن أهمها.

أ- الثروات الطبيعية:

يتمتع العراق بوفرة نسبية من الموارد الطبيعية حيث يحتل المرتبة الحادية عشر في إنتاج الغاز الطبيعي فضلاً عن ذلك توفر المعادن مثل الكبريت والفوسفات ومواد البناء الاولية وكذلك الأراضي الصالحة للزراعة والمراعي التي تبلغ حوالي ثلث مساحة العراق الكلية والتي تبلغ حوالي 435 إلف كم2، ويأتي في مقدمة تلك الثروات النفط الذي يشكل حوالي (11%) من إجمالي الاحتياطي العالمي وهذه النسبة مرشحة للزيادة بسبب توقف عمليات التنقيب في العراق منذ عام 1991 ويمثل الاحتياطي النفطي العراقي وحده أربعة إضعاف الاحتياطي النفطي الأمريكي فضلاً عن أن النفط العراقي يعتبر من جهة المواصفات الفنية من أفضل أنواع النفط في العالم وكذلك فان متوسط كلفة أنتاجه تعتبر الأدنى في العالم اذ تتراوح بين دولار الى دولارين وتقدر الأوساط الأمريكية الاحتياطات المحتملة الأخرى بحدود

(214) مليار برميل، واذا ما جرى اعتماد (75%) من هذا الاحتياطي فان الاحتياطي الكلي المؤكد للنفط العراقي سيرتفع الى (275) مليار برميل مما يجعله الدولة الأولى وبنسبة (21%) من الاحتياطي العالمي.

ب- السكان والقوى العاملة :

يمتلك العراق ثروة هامة وهائلة من القوى البشرية اذ يقدر نفوس العراق بـ(27.139) مليون نسمة، ان حجم السكان يمارس أثرين أساسيين على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينصب الأثر الأول على جانب الطلب اذ يؤدي نمو السكان بمعدلات عالية الى اتساع حجم السوق نتيجة لزيادة الطلب، اما الأثر الآخر فينصب على انخفاض تكاليف الإنتاج وذلك من خلال انخفاض الأجور الناتجة عن الزيادة في عرض العمل، ومن الجدير بالذكر ان معدل النمو السنوي للسكان في العراق يقدر بـ (2.99%) عام 1997 ويتميز المجتمع العراقي، بأنه مجتمع فتي تشكل فئة الأعمار الصغيرة والشابة قاعدته العريضة، حيث تقدر نسبة السكان بعمر يقل عن (15) سنة بـ(44%) في حين تقدر نسبة السكان بين عمري (15-64) سنة بـ(52%) وتشكل النسبة الباقية فئات الأعمار الكبيرة[19].

وتجدر الإشارة الى انخفاض المستوى النسبي لأجور اليد العاملة بشكل عام في العراق، فضلاً عن توفر المهارات البشرية وبكلف منخفضة نسبياً عما هو متوفر لدى الدول المجاورة.

ج – السوق العراقية الكبيرة :

يشكل حجم السوق المحلي ومعدل نموه أحد أهم العناصر الأساسية في جاذبية الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوطين الشركات الأجنبية حيث ان الشركات المتعدية الجنسية تحاول دائماً الحصول على الأسواق، لأنه في ظل عدم جدوى المنافسة السعرية تصبح زيادة نصيب الشركة من الأسواق الدولية اساساً للبقاء الفاعل والمؤثر في المنافسة بين تلك الشركات.

ولا يقتصر حجم السوق على عدد السكان لكن ايضاً على القدرة الشرائية للمستهلكين وعلى الميل الحدي للاستهلاك، وكذلك تركز الشركات الأجنبية على مدى إمكانية هذا السوق في تحقيق منافذ كبرى نحو الأسواق الإقليمية.

ويعد السوق العراقي من الأسواق الاستهلاكية الكبيرة والواعدة فهو اصلاً يعتمد على سد احتياجاته من مواد خام ونصف مصنعة وسلع إنتاجية واستهلاكية بشكل رئيس على الخارج، كما ان إعادة أعمار البنى التحتية والمنشآت الصناعية تؤدي الى زيادة الطلب على مختلف السلع والمنتجات، وتمتاز السوق العراقية بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك.

د – الحوافز والضمانات التي يقدمها العراق :

ان الحوافز التي تتمثل بالإعفاءات الضريبية والكمركية وكذلك الضمانات القانونية المتمثلة بالقوانين والتشريعات التي تسهل وتحمي الاستثمارات الأجنبية كقانون حرية التملك وحماية الملكية وفض المنازعات وقوانين المنافسة كلها تؤثر في القرار الاستثماري .

2- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق :

أ – المعوقات والمحددات الاقتصادية:

هناك عدد من المعوقات والمحددات الاقتصادية التي تواجه دخول وعمل الاستثمارات والشركات الأجنبية في العراق وهي:

1- ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي:

يمتاز العراق عموماً بأنه ذو قدرة استيعابية ضعيفة، وهذه تشكل احد المعوقات التي تعترض دخول الاستثمارات والشركات الأجنبية الى السوق العراقية، اذ ان القيام بالمشاريع لا يتطلب توفر الأموال الاستثمارية فقط وأنما يتطلب وجود عوامل أخرى يمكن تسميتها بالعوامل المساندة التي تتضمن (مواد البناء والمكائن والمقاولين والإداريين والمهندسين والعمال الماهرين) وترتبط تلك العوامل بعلاقة طردية مع حجم وطبيعة المشاريع، حيث ان شحه تلك العوامل تؤدي الى رفع مستوى أسعارها وبالتالي زيادة كلفة المشروع التي تعني هبوط عائده وهبوط العائد يجعل المشروع قليل الجدوى ومن ثم عدم الرغبة في الإقدام على تنفيذه، وعليه يمكن القول بأن توفر الأموال الاستثمارية في العراق بالرغم من كونها ضرورية لكنها غير كافية وحدها وذلك لوجود محددات تحد من قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب كميات كبيرة من الاستثمارات، اذ يعاني العراق من عدم كفاية البنية التحتية (كالنقل والمواصلات والاتصالات والكهرباء والماء والمجاري والموانىء والمطارات ومؤسسات التعليم والصحة) وغيرها من الخدمات العامة التي يفتقر اليها العراق وكذلك النقص الحاد في اليد العاملة وخاصة من ناحية النوعية وليست الكمية، وعليه يمكن القول بأن عدم توفر البنية التحتية اللازمة وضعف الجهاز المالي والمصرفي والافتقار الى الأطر المهارية عند مستويات التكنولوجيا السائدة في العالم والافتقار الى البيئة المحلية المساندة كلها تشكل عوائق أساسية وكابحة للحد من دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية الى العراق.

2 – عدم وجود أسواق مالية متطورة :

ان افتقار البلد للأسواق المالية المتطورة يشكل عامل طرد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لما تمثله هذه الأسواق من أهمية كونها الممول الرئيسي لشركات قطاع الإعمال وهي السبيل المفضل الذي يلجئ اليه المستثمرين والشركات لتمويل أنشطتهم الاستثمارية، ان وجود سوق مالية قوية وفاعلة تنطوي على سهولة في تداول الأوراق المالية تيسر عملية تراكم الأموال في السوق المالية وتوفر للمستثمرين المحليين او الأجانب الأموال اللازمة لعملياتهم الاستثمارية، وعليه فان وجود أسواق مالية متطورة لها اهمية كبيرة فيما يتعلق بدخول الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة لما توفره تلك الأسواق من إمكانية التوقع والتنبؤ للمستثمر الأجنبي، وعليه يمكن القول بان افتقار العراق الى أسواق مالية متطورة هي عوامل تعمل على زيادة درجة عدم اليقين للمستثمر الأجنبي وبالتالي فانها تشكل عوائق إمام دخول الاستثمار الأجنبي المباشر اليه.

3 – معدلات التضخم الكبيرة في الاقتصاد العراقي:

ان معدلات التضخم الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي تُعد من الكوابح التي تحول دون دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية الى الاقتصاد العراقي، والسبب في ذلك ان في أجواء التضخم

تنحسر قدرة الشركات الأجنبية وأصحاب رؤوس الأموال على التخطيط للعمل والإنتاج نظراً للأختلالات الخطيرة والمستمرة في الأسعار والتي تولد صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية تلك الشركات في التنبؤ بتكاليف الإنتاج والإرباح المتوقعة.

4 – الفساد الإداري وانعدام الشفافية:

يعاني العراق من آفة الفساد الإداري وهذا ما يضعف من قدرته على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فاشتداد الفساد الإداري يضر بالنمو الاقتصادي ويثني عن الاستثمار من خلال زيادة تكاليف المعاملات المرتبطة باستثمارات القطاع الخاص وهذا يقلل حوافز الاستثمار ولاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يضعف هذا الاستثمار في البلدان التي من خصائصها ارتفاع مستويات الفساد على الرغم مما تقدمه هذه البلدان من حوافز استثمارية كبيرة.

اما فيما يتعلق بالشفافية، فان البيئة الاقتصادية العراقية تفتقر الى الشفافية التي لها أهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات المتعدية الجنسية وعموم المستثمرين، والشفافية هنا هي المعلومات التي تعين الشركات والمستثمرين على أمكانية التنبؤ المستقبلي بظروف البيئة الاقتصادية للبلد المضيف والتي يمكن على ضوئها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار.

ب – المحددات والعوائق السياسية:

ان المناخ السياسي في البلد له أهمية كبيرة في التأثير على القرار الاستثماري، ويتمثل المناخ السياسي في مدى تمتع البلد بالاستقرار السياسي من حيث نظام الحكم، واستقرار الحكومات، وطبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية وحالة الديمقراطية السائدة داخل الدولة المضيفة وبصورة عامة يمكن أن نحدد اهم تلك المحددات الموجودة في العراق وكالآتي:

1 – ظاهرة عدم الاستقرار السياسي و الأمني:

إن من أهم المحددات التي تواجه دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في أي دولة، متقدمة كانت أم نامية هي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني، اذ أن انعدام الأمن هو العدو الأول للاستثمار الأجنبي المباشر ذلك ان المستثمر لن يخاطر بنقل رأس ماله او خبرته الى دولة ما إلا إذا اطمئن الى استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية فيها، فرأس المال بطبيعته يبحث عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه ان يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة[20].

وعليه يمكن القول بان عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق سيكون عامل طرد لدخول الاستثمارات الأجنبية الى الاقتصاد العراقي، فالبيئة السياسية العراقية ما تزال غير مكتملة الملامح وليس هناك توجه حقيقي باتجاه أقامة ديمقراطية حقيقية وما تنطوي عليه من تعددية سياسية وعلاقة متوازنة بين الأحزاب السياسية وإقامة مؤسسات تكون ضامنة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذه تعد من أولويات اهتمام الشركات وأصحاب رأس المال.

2– افتقار العراق الى المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق:

أن وجود مؤسسات فاعلة وقوية من الممكن ان تكون عامل مساعد في تطوير اقتصاد السوق والتي تعكس قوة وكفاءة الدولة وكذلك فلسفة النظام السياسي القائم، وتشكل هذه المؤسسات عاملاً من عوامل

الجذب للشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذا فان افتقار العراق لتلك المؤسسات يتناقض مع إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات المتعدية الجنسية الى العراق.

رابعا: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للفترة (2003-20012) :

الملاحظ من الجدول (4) إن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق في عام 2003 لم يكن موجودًا بسبب حرب الخليج الثانية واحتلال العراق من قبل القوات الأمريكية والقوى المتحالفة معها، ونجد أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر اخذ بالظهور بمقدار (90) مليون دولار بعد الاستقرار النسبي للأوضاع الأمنية في العراق وبنسبة (0,0001) بالنسبة للعالم و(0.0003) بالنسبة للدول النامية ، وبدا بالارتفاع المتواصل إلى(972) مليون دولار وبنسبة (0,0005%) بالنسبة للعالم و(0,0018%) بالنسبة للدول النامية . ووصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2011 إلى(1611) مليون دولار وما نسبته(0,0011) بالنسبة للعالم وبلغ (0,0024) بالنسبة للدول النامية .

حيث نلاحظ ان نسبة حصة العراق من الاستثمار الأجنبي المباشر قد زادت ولو بنسبة بسيطة مقارنه بدول العالم ولكن هذه المؤشرات تعتبر جيدة نظرا لظروف العراق والواقع الاقتصادي الراهن في داخل العراق وان اغلب الاستثمارات توجهت نحو القطاع النفطي لكون العراق يعتمد عليه بصورة مباشرة وخاصة الصناعات الاستخراجية .

جدول (4) حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى العراق للفترة (2003-2012) القيمة (مليون دولار)

السنة	تدفقات FDI إلى العالم	تدفقات FDI إلى الدول النامية	تدفقات إل FDI إلى العراق	تدفقات FDI للعراق بالنسبة للعالم	تدفقات FDI للعراق بالنسبة للدول النامية
2003	557869	175138	–	–	–
2004	710755	275032	90	0,0001	0,0003
2005	916277	334285	300	0,0003	0,0008
2006	1461074	433764	383	0,0002	0,0009
2007	1978838	529344	972	0,0005	0,0018
2008	1697343	630013	1856	0,0011	0,0029
2009	1114189	478349	1598	0,0014	0,0033
2010	1309001	616661	1396	0,0011	0,0023
2011	1524422	684399	1617	0,0011	0,0024
2012	–	–	–	–	–

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي أعوام مختلفة .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

1- اتجهت السياسات العامة للدولة الى تشجيع جذب واستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر الى داخل العراق .

2- لازال الاستثمار الاجنبي يواجه الكثير من المعوقات وعلى راسها الوضع الامني والتهميش وكذلك سيطرة القطاع العام على معظم الانشطة الاقتصادية الاساسية .

3- يتميز العراق بقوة جاذبية كبيرة لاستثمارات الاجنبية نظرا لما يتمتع به العراق من موقع تجاري وموارد اقتصادية ضخمة مما يجعله قوة جذب كبيرة للرؤوس الاموال الاجنبية .

4- ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد العراقي وذلك لضعف مساهمه الاقطاع الخاص الى جانب القطاع العام على امتصاص البطالة الزائدة .

5- زيادة الإنفاق الحكومي بشكل كبير وخاصة الإنفاق التشغيلي الذي يكون ذات نسبة عالية من الموازنة وقلة المخصص بجانب الإنفاق الاستثماري الذي يمكن أن يتوجه المشاريع التي يعزف عنها المستثمر الأجنبي او التوجه لبناء البنية التحتية المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر .

6- ضعف الإصلاح المالي والمصرفي مما ينعكس سلبا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

التوصيات :

1- الشروع بخصخصة القطاعات والمؤسسات التي تحتاج الى اعاده هيكلة ودراسة كل قطاع او مؤسسة على انفراد .

2- التأكيد على نمط الاستثمار الاجنبي المباشر وفق استراتيجية واضحة الاهداف والاجراءات من قبل الدولة من خلال تامين الوضع الامني والسياسي ووضع سياسات اقتصادية ناجحة لجذب الاستثمارات الاجنبية .

3- ترشيد الإنفاق العام غير الضروري وغير المنتج وتوجيه نحو القطاعات الإنتاجية او البنى التحتية الجاذبة للاستثمار الأجنبي .

4- العمل على إنشاء قطاع مصرفي سليم ومتطور يواكب التطور في العالم الخارجي كي يشعر المستثمر وجود ما يؤمن على أمواله وإرباحه والعمل على جذب المصارف الأهلية والأجنبية .

5- العمل على الترويج للمجالات الاقتصادية التي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار بها في العراق عن طريق الندوات والمؤتمرات الداخلية والخارجية .

هوامش البحث

(1) د. منى قاسم : "الاصلاح الاقتصادي في مصر ودور البنوك في الخصخصة واهم التجارب الدولية "، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998، ص 21.

(2) UNRISD: "Structural Adjustment in changing world" , Briefing paper , Geneva , 1994, P.1.

(3) صندوق النقد العربي :" مسيرة التصحيح الاقتصادي في الدول العربية ودور صندوق النقد العربي"، الدائرة الاقتصادية والفنية، ابوظبي، كانون الاول، 1992، ص 15.

(4) د. جاسم المناعي: " الاقتصاديات العربية على اعتاب الالفية الثالثة بين دروس الازمات المالية وتحديات الاصلاحات القادمة"، صندوق النقد العربي، بيروت، آيار، 1999، ص 8.

(5) Jack Diamond, Duncan Last : “ Budget system Reform in Transitional Economies : The Case of the Former Yugoslav Republics”, IMF, wp/03/247, Washington, December 2003, P.11.

(6) د. الياس نجمه : " السياسة المالية في سوريه "، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، حزيران، 2002، ص1www.syrianeconomy.org .

(7) د. علي كنعان : " الاصلاح المصرفي في سوريا "، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، تشرين الاول، 2003 www.syrianeconomy.org

(8) د. طارق احمد نوير: " اختلاف بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر وسياسات معالجة الاختلاف"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، آب، 2003 ،ص 8.

(9) هناء عبدالغفار السامرائي، ضرورة الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتفعيل الانشطة التنموية في العراق، دراسة مقدمة الى مركز العراق للدراسات/ رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي منشورة من قبل مركز العراق للدراسات، بدون تاريخ. ص94.

(10) Unctad, World Investment Report 1997 p.108.

(11) صندوق النقد الدولي : " مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات "، واشنطن، 1995، ص160.

(12) د. رمزي زكي :" أزمة الديون الخارجية : رؤية من العالم الثالث "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الاولى، 1977 ص69-70

(13) د. سمير امين: "التطور اللامتكافئ : دراسة في التشكيلات الاجتماعية للراسمالية المحيطية"، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، بيروت، كانون الاول 1985، ص135.

(14) د. عبد الحسين محمد العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، 2008، ص ص 109-110.

(15) ابراهيم موسى الورد ،التضخم الاقتصادي في العراق اسبابا واثارا ومعالجات ،2006،ص3، المعلومات متاحة على شبكة الانترنيت على الموقع .www.AL Mada Daily New – Com

(16) غازي المنشداوي، البطالة في العراق بين الحل والتعقيد، المعلومات متاحة على شبكة الانترنيت على الموقع .WWW..Aimada.New.com.2006.P1

(17) م.م رزاق ذياب شعيبث، واقع البطالة في العراق للمدة 2003- 2009 ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، مجلة الاقتصاد والادارة . ص 9.

(18) حاتم كريم بلحاوي القريشي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق في اطار اتفاقية المساندة (SBA) مع صندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2010،ص113.

(19) الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج التعداد العام للسكان (1987 – 1997) وزارة التخطيط، بغداد 1997، ص ص 7-9.

(20) دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية. 82-83.

المصادر :

اولا:الكتب :

1- د. منى قاسم : "الاصلاح الاقتصادي في مصر ودور البنوك في الخصخصة واهم التجارب الدولية "، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998 .

2- د. أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي ..الى اين، الطبعة الاولى، دار المواهب للطباعة، 2011

3- د. رمزي زكي :" أزمة الديون الخارجية : رؤية من العالم الثالث "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الاولى، 1977.

4- د. سمير امين: "التطور اللامتكافئ : دراسة في التشكيلات الاجتماعية للراسمالية المحيطية"، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، بيروت، كانون الاول 1985.

5- د. عبد الحسين محمد العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، 2008 .

ثانيا :الرسائل الجامعية :

1- حاتم كريم بلحاوي القريشي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق في اطار اتفاقية المساندة (SBA) مع صندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2010 .

ثالثا :المؤتمرات والنشرات :

1- صندوق النقد العربي :" مسيرة التصحيح الاقتصادي في الدول العربية ودور صندوق النقد العربي"، الدائرة الاقتصادية والفنية، ابوظبي، كانون الاول، 1992.

2- د. جاسم المناعي : " الاقتصاديات العربية على اعتاب الالفية الثالثة بين دروس الازمات المالية وتحديات الاصلاحات القادمة"، صندوق النقد العربي، بيروت، آيار، 1999.

3- د. الياس نجمة : "السياسة المالية في سورية"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، حزيران، 2002www.syrianeconomy.org .

4- فيتو تانزي، هاول زي : " البلدان النامية والسياسة الضريبية "، صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية رقم 27، واشنطن، 2001.

5- د. علي كنعان : " الاصلاح المصرفي في سوريا "، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، تشرين الاول، 2003 www.syrianeconomy.org .

6- د. طارق احمد نوير: " اختلاف بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر وسياسات معالجة الاختلاف"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، آب، 2003.

7- صندوق النقد الدولي : " مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات "، واشنطن، 1995.

8- حسان خضر : " الاستثمار الاجنبي المباشر : تعاريف وقضايا"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 32، السنة الرابعة،الكويت، 2004.

9- ابراهيم موسى الورد ،التضخم الاقتصادي في العراق اسبابا واثارا ومعالجات ،2006،ص3، المعلومات متاحة على شبكة الانترنيت على الموقع www.AL Mada Daily New – Com.

10-غازي المنشداوي، البطالة في العراق بين الحل والتعقيد، المعلومات متاحة على شبكة الانترنيت على الموقع WWW..Aimada.New.com.2006.

11-م.م رزاق ذياب شعيبث، واقع البطالة في العراق للمدة 2003- 2009 ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، مجلة الاقتصاد والادارة .

12-الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج التعداد العام للسكان (1987 – 1997) وزارة التخطيط، بغداد 1997.

المصادر الانكليزي :

1- UNRISD: "Structural Adjustment in changing world" , Briefing paper , Geneva , 1994.

2-Jack Diamond, Duncan Last : " Budget system Reform in Transitional Economie The Case of the Former Yugoslav Republics", IMF, wp/03/247, Washington, December 2003.